الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
23 May 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: ..... السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-07400 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/72/638 و A/72/638/Corr.1 و A/72/778 و A/72/784 و A/72/784/Add.1 و A/72/789/Add.11 و A/72/844)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/72/622 و A/72/٧١٨ و A/72/789/Add.4)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/72/640 و A/72/640/Corr.١ و A/72/839)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/72/٦٦٣ وA/72/746 و A/72/789/Add.14)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/72/٦٢٣ و A/72/731 و A/72/789/Add.1/Rev.1)

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (A/72/٦٥٠ و A/72/763 و A/72/789/Add.6)

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/638 و A/72/638/Corr.1) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/784) والمذكرة بشأن ترتيبات التمويل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/778) لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقالت إنّ الأمين العام اقترح احتياجات إضافية بمبلغ ٤٧,٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، نظراً إلى إجراء تعديلات هامة كان لها تأثير كبير على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وترتبط هذه التعديلات بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل دعم تنقيح سجل الناخبين، وتقديم الدعم التقني والمالي لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتعزيز أمن مباني الأمم المتحدة، وكفالة حماية المدنيين في أعقاب وقوع عدة هجمات، والاحتياجات التشغيلية الأخرى غير المتوقَّعة.

٢ - وقد اقترح الأمين العام ميزانية قدرها ١,١٥٣ بليون دولار للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك استناداً إلى توصيات الاستعراض الاستراتيجي للبعثة لعام ٢٠١٧، التي أشارت إلى ضرورة دعم العملية السياسية من أجل تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية، وضرورة التركيز على حماية المدنيين. وقد أسفرت عملية إعادة ترتيب الأولويات هذه عن ترشيد المهام المدنية، ووضع إطار هيكلي جديد لضمان اتباع نهج شامل في مجال حماية المدنيين، والتحول نحو نهج ”الحماية من خلال التوقعات“، مع الإبقاء على وجود ثابت للبعثة عند الاقتضاء، ممّا سيُمكّن قوة صغيرة من تغطية منطقة جغرافية واسعة، وهو أمر سيكون بالغ الأهمية خلال الفترة الانتخابية. إضافةً إلى ذلك، طُلب الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٨٤,٥ مليون دولار، لتمكين البعثة من دعم العملية الانتخابية ومساعدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تكييف استراتيجيتها العملياتية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وتستند الاحتياجات من الموارد الإضافية المقدّرة ذات الصلة إلى خطة شاملة ومتكاملة وإلى المعلومات المتاحة وقت إعداد الاقتراح.

٣ - وفي سياق عرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/622) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/718) لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قالت السيدة بارتسيوتاس إنّ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٣٧,٩ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٠,١ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأوضحت أنّ البعثة ستواصل تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة المحيطة بها، والاضطلاع بالمشاريع والأنشطة اللازمة للوفاء بولاياتها، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإحلال الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من الأثر البيئي لعملياتها، تقوم البعثة بتركيب نظم الطاقة الشمسية، وبرصد المياه الجوفية، وإجراء تحليل لمياه الصرف الصحي، وغرس الأشجار، وتنظيم حملات التوعية.

٤ - وفي سياق عرض تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/640 و A/72/640/Corr.1)، قالت إنّه، عملاً بقرار مجلس

الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، ستكون البعثة قد صُفّيت بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وذكرت أنّ البعثة تكبدت في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ نفقات بقيمة ١٨٢,٨ مليون دولار، من جملة ١٨٧,١ مليون دولار هي قيمة الموارد المعتمدة، أي بمعدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٧,٧ في المائة. ويُعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى الخفض التدريجي لعدد الأفراد النظاميين، وإلى انخفاض التكاليف التشغيلية من جرّاء تضاؤل الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي والبري، ووقف تشغيل سفينة بحرية قبل الوقت المقرر لذلك، وإغلاق مواقع، والاستفادة من المخزون الموجود. وهذه التخفيضات قابلها جزئياً ارتفاع في مستوى المدفوعات المقدّمة للموظفين عمّا كان مقرراً، وذلك وقت انتهاء خدمتهم أو انتقالهم إلى مركز عمل آخر ولدى إصدار جداول جديدة لمرتبات الموظفين الوطنيين.

٥ - وفي سياق عرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧ (A/72/663) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/746) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، قالت إنّ الميزانية المقترحة تبلغ ١,٠٩٩ مليون دولار وهي تمثل زيادة بنسبة ٤,٩ في المائة عن ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ولا تزال وتيرة تنفيذ اتفاق السلام بطيئة ولا يمكن التنبؤ بها، ويعزى ذلك جزئياً إلى بطء نسق مشاركة الأطراف الموقِّعة، وتزايد دور مجموعات المفسدين، وحالة انعدام الأمن في جزأي البلد الشمالي والأوسط نتيجة وجود جماعات مسلحة متطرفة عنيفة فيهما. وشهدت الاضطرابات المدنية زيادة، فيما تكرر حدوث الاشتباكات المسلحة بين الأطراف الموقعة.

٦ - وتتمثل أولويات البعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام؛ وحماية المدنيين، ولا سيما في المناطق الشمالية والوسطى من البلد؛ وبسط سلطة الدولة، بسُبل منها زيادة الدعم المقدَّم لقوات الدفاع والأمن التابعة لمالي، التي يُتوقّع أن تزداد قدراتها. ويفترض أن قوات الدفاع والأمن التابعة لمالي ستنتشر شيئاً فشيئاً في جميع أنحاء البلد، وأنها ستطور تدريجياً قدرة أفضل على الحد من الأخطار الناجمة عن المتفجرات، بوسائل منها التخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإدارة الأسلحة والذخيرة. غير أن قدراتها وقدرات المؤسسات الحكومية الرئيسية ستظل ضعيفة بحيث لا تستطيع لوحدها أن تعيد توطيد سلطة الدولة في الشمال وتعزيزها في الوسط أو أن تحول دون حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنمائية. ولا يزال الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ضرورياً.

٧ - وفي سياق عرض تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/623) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/731) لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، قالت السيدة بارتسيوتاس إنّ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٥٣,٩ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٣,٦ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ونظراً إلى أنّ الأمن قد بات مصدر قلق متزايد بالنسبة للبعثة وللأطراف في النزاع، فإنّ البعثة عزّزت أمن مواقع الأفرقة شرقَ الجدار الرملي. وجرى اقتراح تدابير إضافية للتخفيف والوقاية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بهدف الحد من المخاطر وتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها. وفيما يتعلق بالأنشطة البيئية، ستقوم البعثة بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع حفر الآبار، مما من شأنه أن يعالج التحديات اللوجستية وأوجه الضعف على الصعيد الأمني التي ينطوي عليها نقل المياه إلى مواقع الأفرقة.

٨ - وقالت، في إطار عرضها لتقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/650) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/763) لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، إنّ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٥٦٨,٧ مليون دولار، أي بنقصان قدره ٢,٣ في المائة عن الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وسوف يواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بسبل منها توسيع نطاق الوحدات التمكينية للبعثة لتغطي جميع القطاعات، وذلك من أجل زيادة الكفاءة في التنفيذ على طول طرق الإمداد الرئيسية. وسيواصل المكتب، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بخيارات في مجال تخفيف تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وذلك من خلال الوحدات التمكينية، وعمليات التنقل بين القطاعات، وكلاب الكشف عن المتفجرات، والقدرات المتعلقة بإزالة أخطار المتفجرات. وسينفّذ المكتب تحسينات بالغة الأهمية على الصعيد الأمني؛ وسوف ينقل مقره الواقع في مطار مقديشو الدولي إلى موقع يبعد عن المدرج بمسافة ١٥٠ متراً، وذلك بناء على طلب حكومة الصومال لتلبية معايير السلامة لمنظمة

الطيران المدني الدولي؛ كما أنه سوف يحسّن الهياكل الأساسية للمعسكرات وسوف يجري تحسينات بيئية. ويقترح المكتب مواءمة هيكل دعم البعثة الخاص به مع هياكل دعم البعثات الميدانية الأخرى.

٩ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقريرَي اللجنة الاستشارية المتعلقين بأداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ وميزانيتها المقترحة؛ واحتياجاتها الإضافية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.11)؛ وترتيبات تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/844)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد الإضافية المطلوبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لتلبية احتياجات البعثة فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة. وأضاف أنّ اللجنة الاستشارية توصي بإلغاء ٢١ وظيفة شاغرة منذ فترة طويلة، وتوصي بعدم إنشاء وظيفتين من الفئة الفنية. وتوصي أيضا بمزيد من التخفيضات تحت بند المرافق والبنى التحتية، والسفر في مهام رسمية، والعمليات الجوية.

١٠ - وفيما يتعلق بطلب الأمين العام بالإذن في الدخول في التزامات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ فيما يتصل بالمساعدة التقنية والدعم اللوجستي للعملية الانتخابية، قال السيد رويز ماسيو إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على إذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار، وهي تتوقع أن يتم استيعاب الاحتياجات غير المتوقعة من الموارد، في حال نشوئها، بشكل كامل في حدود الموارد المتاحة، وأن تُعرض المعلومات المتعلقة بالنفقات الفعلية المتكبدة في تقرير أداء البعثة لهذه الفترة.

١١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/71/836/Add.4)، فقال إنّ الوضع النقدي للبعثة لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر. وتوصي اللجنة الاستشارية بتطبيق معدل شواغر بنسبة ١٠ في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين، لأن هذا المعدل أقرب إلى المعدل الفعلي. ونوّه إلى أنّ اللجنة الاستشارية قد أشارت في تقريرها السابق المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى أن بعثة الأمم المتحدة بذلت جهودا لتعديل عدد المركبات وفق الاحتياجات المتوقعة لكل فئة من فئات الموظفين ضمن حدود النسب القياسية. وفي هذا الصدد، أشار إلى التوصية السابقة للجنة الاستشارية ببذل جهود مماثلة في جميع بعثات حفظ السلام الأخرى.

١٢ - وذكر، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/72/839)، أنّ البعثة حققت معدل تنفيذ للميزانية بنسبة ٩٧,٧ في المائة، غير أنّ النفقات الفعلية قد حادت كثيرا عن الميزانية المقررة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توفر الأمانة منهجية أكثر واقعية لإعداد ميزانيات البعثات المقبلة التي يجري خفضها تدريجيا أو تصفيتها، وتنتفع من الدروس المستفادة. وينبغي إدراج تلك الدروس في النسخة المنقحة من دليل تصفية بعثات حفظ السلام الذي تقوم بوضعه حاليا إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

١٣ - وتابع قائلا إنّ اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز في مجال الإدارة البيئية خلال فترة الأداء، وتعرب عن ثقتها في أن جميع المواقع التي ستُغلق في المستقبل سيتم تسليمها وفقاً للتوجيهات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تواصل البعثة تطبيق الممارسات المراعية للبيئة، بما في ذلك معالجة التربة الملوثة والتخلص السليم من الحاويات البحرية غير المستخدمة. وكتدبير استثنائي، تؤيد اللجنة الاستشارية الاقتراح الداعي إلى أن تأذن الجمعية العامة للأمين العام باستخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام لأغراض التدفق النقدي في مواجهة النفقات المحددة بعد إغلاق البعثة، وذلك بموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية، وبأن يُبلَّغ بذلك في سياق تقرير الأداء النهائي.

١٤ - وقال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/72/789/Add.14) إن توصيات اللجنة الاستشارية ستفضي إلى تخفيض قدره ٦,٧ ملايين دولار في الميزانية المقترحة. وتحت بند الموظفين المدنيين، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية. وهي قد أوصت أيضاً بإجراء تخفيضات تحت بند السفر في مهام رسمية، والمرافق والبنى التحتية، والعمليات الجوية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتدريب. وترد، في الفرع الخامس من تقرير اللجنة الاستشارية، توصيات اللجنة المتعلقة بالإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

مالي. وقد وافقت اللجنة الاستشارية على طلب المراقب المالي بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٠٠٠ ١٧٤ ٤٣ دولار لتلبية احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

١٥ - وعرض السيد رويز ماسيو تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/72/789/Add.1/Rev.1)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره ٠٠٤ ٥٢٧ دولار في الميزانية المقترحة للفترة. وفي إطار التكاليف التشغيلية، وبالنظر إلى نمط النفقات، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض نسبته ٥ في المائة للموارد المتصلة بالمرافق والبنى التحتية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٦ - وقال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (A/72/789/Add.6) إن توصيات اللجنة الاستشارية ستفضي إلى تخفيض قدره ٢,٦ مليون دولار في الميزانية المقترحة. وقد حددت عملية مراجعة حسابات المشتريات التي قام بها مجلس مراجعي الحسابات بناء على طلب اللجنة الاستشارية، عدة مسائل، منها زيادات في النفقات بلغ مجموعها ٦٤,٥ مليون دولار تحت بند نقل حصص الإعاشة للفترتين ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٦، ونفقات بلغ مجموعها ١٩,٢ مليون دولار لثلاث فترات مالية من دون اعتمادات في الميزانية. وأضاف أنه ينبغي للمكتب أن يحسّن إدارته لعقد الاستعانة بمصادر خارجية مع الطرف الثالث المتعاقد، ويحسن عملية توفير الخدمات الطبية.

١٧ - وأوضح المتكلّم أنّ اللجنة الاستشارية تقرّ بالبيئة المحفوفة بالتحديات التي يعمل فيها المكتب. واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية تشاطر مجلس مراجعي الحسابات الرأي بأنه يتعين على المكتب تعزيز الضوابط الداخلية وإنفاذ المساءلة بشأن إدارة المشتريات والعقود. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يستفاد من تلك الدروس وأن تطبق مستقبلا في إدارة جميع العقود التي يبرمها المكتب وبعثات حفظ السلام الأخرى. وفيما يتعلق بالنقل المقترح للوظائف البالغ عددها ١٨٣ وظيفة، وبإعادة تنظيم ٢٠٨ وظائف، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مكتب تقديم الدعم في الصومال قد خضع لسلسلة من عمليات إعادة تنظيم في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عمليات إعادة توزيع وإعادة تنظيم. وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين على المكتب أن يركز اهتمامه على عملياته دون الاستمرار في إعادة تنظيم هيكله.

١٨ - **السيد تراوري** (مالي)، أشاد بذكرى من فقدوا حياتهم في الأزمة في مالي، وقال إن المنظمة تدين لهم، وللشعب الذي يسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد، بكفالة توافر الموارد الكافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولا سيما في ضوء قراري مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦) و ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، اللذين عززا ولاية البعثة ورفعا مستوى قواتها.

١٩ - وأضاف أنه ينبغي التركيز بقدر أكبر على حماية أفراد البعثة المتكاملة ومساعدة قوات الدفاع والأمن التابعة لمالي على حماية المدنيين، وذلك في ضوء تزايد الهجمات غير النمطية على القوات الدولية وعلى قوات مالي والمدنيين. وذكر أن وفد بلده يحيط علماً ببرنامج البعثة المتعلق بالكشف عن الألغام وإزالتها، والذي يركز على التخفيف من مخاطر المتفجرات. وأوضح أنّ البعثة المتكاملة يجب أن تكون حسنة التجهيز بأنظمة جوية لتمكينها من رصد وحماية مناطق شاسعة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستعاضة عن ناقلات الجنود المدرعة بالمركبات المحصنة ضد الألغام.

٢٠ - ومضى قائلا إنه، لوضع حد للأزمة في مالي، يلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد الإقليمي. فلا بد من زيادة التعاون مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة. وختم بالقول إن وفد بلده يحثّ البعثة المتكاملة على مواصلة الحد من بصمتها البيئية، وعلى إشراك المجتمعات المحلية في مبادرات إدارة الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بإنشاء مجموعة الأصدقاء التي تقوم بدور رائد في مجال الإدارة البيئية في الميدان.

٢١ - **السيد ديفيز** (ليبريا) أشاد بذكرى برنار تانو - بوتشويه، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة.

٢٢ - وقال إنه على الرغم من أهمية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فإن أجزاء كثيرة من العالم هي فعليا في أتون النزاعات. لذلك، يجب على المجتمع الدولي المساعدة على إحلال السلام في تلك المناطق. وأعرب عن تقدير وفد بلده البالغ للإسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في سبيل إحلال السلام في ليبريا. فقد شكلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إحدى أكبر عمليات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، حيث نُشر في المجموع ما يزيد عن ٥٠٠ ١٢٦ من الأفراد العسكريين، و ٠٠٠ ١٦ من أفراد الشرطة

و ٠٠٠ ٢٣ من الموظفين المدنيين. ويجب أن يكون حفظة السلام على أهبة الاستعداد والقدرة على التعامل مع طابع النزاعات المتغير باستمرار، وأن يكونوا مطمئنين بأنهم يحظون بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

٢٣ - وأوضح السيد ديفيز أنّ ليبريا انتقلت من استضافة بعثة لحفظ السلام إلى مستوى أصبحت فيه قادرة على مساعدة دول أخرى، مثل مالي. وبفضل الدعم المقدم من المنظمة، أجرت ليبريا ثلاثة انتخابات ناجحة في أعوام ٢٠٠٥، و ٢٠١١، و ٢٠١٧. وقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولايتها بنجاح، غير أنّه لا تزال هناك حاجة لمواصلة دعم فريق الأمم المتحدة القُطري الجديد في ليبريا وهو يرافق البلد في مسيرته نحو تحقيق سلام دائم.

٢٤ - **السيدة نيكوديفيتش** (صربيا): قالت إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا، التي كسبت أكبر قدر من الثقة في أوساط الطائفة الصربية وغيرها من الطوائف العرقية غير الألبانية. وأوضحت أنّ استمرار وجودها يكتسي أهمية قصوى بالنظر إلى نهجها المحايد، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأضافت أنه بسبب انعدام الثقة الطويل الأمد بين الطوائف العرقية، يُعَدَّ وجود البعثة أمرا لا غنى عنه لبناء سلام واستقرار وأمن على نحو دائم، ولتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء الأحداث الأخيرة في كوسوفو وميتوهيا، ينبغي الإبقاء على ولاية البعثة وتعزيز نطاق أنشطتها.

٢٥ - ولا ينبغي أن تؤدي الدعوات لتحقيق وفورات إلى تخفيضات غير مبررة في ميزانية البعثة، لأن ذلك يمكن أن يُضرَّ بدورها في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة التي تغطيها وفي الإقليم ككلّ. وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتخذ نهجا استباقيا إزاء قضية كوسوفو وميتوهيا. وأعلنت عن معارضة صربيا لمحاولات تهميش البعثة داخل المنظمة. ويجب تعزيز الأفراد والقدرات المالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل تمكينها من تنفيذ ولايتها.

٢٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، قامت ما تسمى ”شرطة كوسوفو“ بفضّ تجمع سلمي في كوسوفسكا ميتروفيتشا في سياق الحوار الداخلي المتعلق بكوسوفو وميتوهيا، وأوقفت بوحشية ماركو دجوريتش، مدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا. وقد بعث وزير خارجية صربيا إلى رئيس مجلس الأمن برسالة خطية يبلغه فيها بالحادث (انظر S/2018/274). وقد أشار الأمين العام، في تقريره الأخير المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/407): إلى أنه ”شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدوث عدد من التطورات التي أدت إلى تصاعد حدة التوتر وأثّرت سلبا على العلاقات بين بلغراد وبريشتينا“، وأنه ”مما يدعو إلى القلق سلوك شرطة كوسوفو أثناء عملية بارزة من قبيل عملية إلقاء القبض على السيد دجوريتش، التي أسفرت عن وقوع عدد من الإصابات“. وأضاف الأمين العام أن ”ثمة حاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الأحداث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس، واتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة عدم احترام حقوق الإنسان“.

٢٧ - وقد أكد ذلك الحادث، مقترناً بمقتل أوليفر إيفانوفيتش، السياسي من صرب كوسوفو، خطورة الحالة الأمنية في كوسوفو وميتوهيا وتقلبها، وأهمية استمرار وجود البعثة. وقال الأمين العام في تقريره المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/407): ”وألاحظ مع القلق، بطء التقدم المحرَز في التحقيق“، مضيفاً ”ما دامت الإجابات ذات المصداقية والعدالة غائبة، فلن تنفك الشكوك المتبادلة وتصورات انعدام الأمن تقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو“.

٢٨ - وبعد مرور حوالي ١٩ عاماً على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا يزال يوجد ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في وسط صربيا، بعد أن فروا من كوسوفو وميتوهيا بسبب التهديدات والاضطهاد. وبسبب الهجمات العديدة على صرب كوسوفو وميتوهيا وممتلكاتهم وتراثهم الثقافي، وهو أمر ينبغي للبعثة أن توليه مزيدا من الاهتمام، لم يتمكن من العودة سوى ١,٩ في المائة من هذا العدد. بل إنه، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ثلاث حالات من حالات العودة الطوعية إلى كوسوفو لأفراد من طوائف لا تشكل أغلبية.

٢٩ - وقالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة الأمل من أن البعثة لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات الشواغر. إذ لا بد من ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وعلى النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/72/789/Add.4). وأوضحت أنّ عدم ملئها يشكل انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٣٠٣/٧١ المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعربت عن عدم موافقة وفد بلدها على توصية اللجنة الاستشارية بتطبيق معدل

شـــواغر أعلى على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين. وشـــرحت قائلة إن توصـية اللجنة تستند إلى معدل الشـواغر الفعلي للموظفين الدوليين، وهو أمر مضـلل لأن المعدل مرتفع بشـكل مفتعل بسـبب التأخيرات المستمرة في عملية التوظيف. وتساءلت عن سبب تقديم اللجنة الاســـتشـــارية لمثل تلك التوصـــية، نظرا إلى أن التباين بين معدلات الشـــواغر الفعلية المدرجة في ميزانية البعثة قد وُجدت منذ سـنوات عديدة. وإذا جرى تطبيق هذه التوصـية، فإنها سـتؤدي إلى خفض الموارد المقترحة بما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ دولار. وأكدت من جديد دعم بلدها القوي لتخصـيص موارد كافية للأنشـطة البرنامجية ولمشـاريع بناء الثقة التي تسـعى البعثة من خلالها إلى تحسـين سـيادة القانون، وحقوق الإنســـان، والمصـــالحة بين الطوائف العرقية، وهي مجالات ذات أهمية رئيسية في تحقيق ولايتها.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الســـنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تـابع*) (*A/72/7/Add.47* و *A/72/371/Add.9*)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السـياسـية الخاصـة والمسـاعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (*تابع*)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٣٠ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقِبة المالية): عرضـت تقريرَ الأمين العام المتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٨ المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للمسـاعدة في أفغانسـتان (A/72/371/Add.9)، فقالت إنّ الجمعية العامة قد أحاطت علما، في الجزء الثاني والعشرين من قرارها ٢٦٢/٧٢، بالفقرة ٣٦ من تقرير اللجنة الاســـتشـــارية (A/72/7/Add.14)، وقرّرت عدم الموافقة على الميزانية المقترحة للبعثة (A/72/371/Add.4)؛ إلاّ أنها قررت أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٨٢,٩ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم مقترح ميزانية مســـتكمل في الجزء المســـتأنف الثاني من دورتها الثانية والسبعين.

٣١ - وأضافت قائلة إنّ الاحتياجات المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٨، حسـب المقترح المسـتكمَل، تبلغ ١٥١,٤ مليون دولار، أي بنقصـان قدره ١٢,٧ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧. وقام مجلس الأمن، في قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد اقتُرح، في إطار الميزانية السـابقة لعام ٢٠١٨، رصـد موارد قيمتها ١٤٠,٤ مليون دولار؛ ويُعزى الفرق البالغ ١١ مليون دولار، أساساً، إلى الافتراضـــات المنقحة المتعلقة بشـــغل الوظائف المدنية، وإلى التعديلات المدخلة على التكاليف القياســـية للمرتبات بالنســـبة للموظفين الدوليين.

٣٢ - **السـيد رويز ماسـيو** (رئيس اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية): قال، في إطار عرضـه لتقرير اللجنة الاسـتشـارية ذي الصـلة (A/72/7/Add.47)، إن مقترح الميزانية المسـتكمل الذي قدمه الأمين العام يمثّل زيادة قدرها ١١ مليون دولار بالمقارنة مع المقترح الأصـلي. وقدّمت اللجنة الاسـتشـارية عدداً من التوصـيات بشـأن عدة مسـائل، منها معدلات الشـواغر. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين تحديداً، توصـي اللجنة الاسـتشـارية بعدم الموافقة على اقتراح إنشـاء ثلاث وظائف في قسـم التنسـيق بين الجهات المانحة. وفيما يتعلق بالتكاليف التشـغيلية، توصـي اللجنة بإدخال تعديلات على الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالخبراء الاسـتشـاريين، وبالنقل البري. وفيما يتعلق بمكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســـاعدة إلى أفغانسـتان في الكويت وبمكتب الدعم المشـترك في الكويت، مازالت اللجنة الاستشارية تشك في جدوى الإبقاء على هيكلَين منفصلَين. واختتم بالقول إنّ اللجنة تذكّر بأنّه، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠، يجب أن يخضع أي تغيير في نموذج تقديم الخدمات الحالي أو المستقبلي لموافقة الجمعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.